

وقد تلقت توصية مجلس الامن الصادر في ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠ بقبول فيجي في عضوية الامم المتحدة (٢) ،

وقد نظرت في طلب العضوية الذي قدمته فيجي (٣) ،
تقرر قبول فيجي في عضوية الامم المتحدة .

الجلسة العامة ١٨٦٣
١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠

القرار ٢٦٢٧ (الدورة ٢٥)

الاعلان الصادر بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين
للامم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

تعتمد الاعلان التالي :

اعلان صادر بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين
للامم المتحدة

نحن ممثلي الدول الاعضاء في الامم المتحدة المجتمعين في مقر الامم المتحدة في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠ بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لنفاذ ميثاق الامم المتحدة ، نعلن رسميا ما يلي :

١- تعزيزا لاهداف الذكرى ، وهي السلم والعدل والتقدم ، نؤكد من جديد اخلاصنا لميثاق الامم المتحدة وعزمنا على تنفيذ الالتزامات التي يتضمنها الميثاق .

٢- ان الامم المتحدة ، برغم ما بها من اوجه القصور ، قد ساهمت ، بوصفها مركزا لتنسيق جهود الامم المتحدة من اجل بلوغ المقاصد المذكورة في المادة ١ من الميثاق ، مساهمة هامة في صيانة السلم والامن الدوليين ، وفي تنمية العلاقات الودية القائمة على احترام مبدأ تساوى الشعوب

(٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، المرفقات ، البند ١٠٠ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/8119 .

(٣) A/8118 . للاطلاع على النص المطبوع لهذه الوثيقة ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الخامسة والعشرون ، ملحق تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠ ، الوثيقة S/9957 .

في الحقوق وحققها في تقرير مصيرها ، وفي تحقيق التعاون الدولي في المبادئ الاقتصادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية . ونحن نؤكد من جديد اقتناعنا العميق بأن الامم المتحدة يمكن ان تكون وسيلة فعالة كل الفعالية لدعم حرية الامم واستقلالها .

٣- وسعياً لتحقيق مقاصد الميثاق ، نؤكد من جديد تصميمنا على احترام مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول . ولـمـسـوف نـعـمـل كـل ما في وسعنا لتنمية مثل تلك العلاقات بين جميع الدول بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعلى اساس المراعاة الدقيقة لمبادئ الميثاق ، وبخاصة مبدأ تساوى الدول في السيادة ، ومبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها ضد السلامة الإقليمية او الاستقلال السياسي لاية دولة ، ومبدأ قيام الدول بتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية ، والتزامها بعدم التدخل في الشؤون التي هي من صميم الولاية الداخلية لدولة ما ، والتزام الدول بالتعاون فيما بينها وفقاً للميثاق ، والمبدأ القاضي بأن تنفذ الدول بحسن نية الالتزامات التي اضطلعت بها وفقاً للميثاق . هذا وينبغي المضي قدماً في التطوير التدريجي للقانون الدولي وفي تدوينه ، وهو ميدان احرز فيه تقدم هام خلال السنوات الخمس والعشرين الاولى للامم المتحدة ، وذلك تعزيزاً لحكم القانون بين الامم . ونحن نرحب بصفة خاصة ، في هذا الصدد ، بما تم اليوم من اعتماد الاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الامم المتحدة (٤) .

٤- وبالرغم من انجازات الامم المتحدة ، فان حالة خطيرة من انعدام الامن لا تزال تواجه المنظمة والنزاعات المسلحة تحدث في شتى انحاء العالم ، وذلك في الوقت الذي يستمر فيه سباق التسلح والانفاق على السلاح وتعاني فئة كبيرة من البشر تخلفاً في نموها الاقتصادي . واننا نؤكد من جديد تصميمنا على اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق المهمة الاساسية للامم المتحدة ، الا وهي صيانة السلم والامن الدوليين ، ان حل كثير من المشاكل الهامة الاخرى ، وبخاصة مشاكل نزع السلاح والانماء الاقتصادي ، يرتبط ارتباطاً لا انفصام له بهذا الهدف كما نؤكد تصميمنا على الوصول الى اتفاق على اجراءات اكثر فعالية لتنفيذ مهام الامم المتحدة المتصلة بصيانة السلم على نحو يتفق والميثاق . واننا لندعو جميع الدول الاعضاء الى الاكثار من اللجوء الى تسوية المنازعات والخلافات الدولية تسوية سلمية بالوسائل التي ينص عليها الميثاق ، ولا سيما بالمفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، مستخدمة في ذلك حسب الاقتضاء هيئات الامم المتحدة المختصة ، وكذلك بالالتجاء الى الوكالات او الاتفاقات الإقليمية او غيرها من الوسائل التي تختارها .

٥- واننا نرحب ، ونحن على عتبة " عقد نزع السلاح " ، بما عقد من اتفاقات دولية هامة . في مجال الحد من التسليح ، وبخاصة الاسلحة النووية . وادراكا منا لصعوبة وطول البحث عن الطرق المؤدية الى وقف سباق التسليح والى ارجاعه الى الوراء ، وادراكا منا كذلك لجسامة الخطر الذي يتهدد السلم الدولي من استمرار استحداث الاسلحة المبتكرة ، فاننا نتطلع الى عقد اتفاقات اخرى من هذا النوع في وقت قريب ، والى السير قدما من مرحلة الحد من التسليح الى مرحلة تخفيض الاسلحة فنزع السلاح في كل مكان لاسيما في الميدان النووي ، بمشاركة جميع الدول النووية . ونحن نهيب بجميع الحكومات ان تجدد عزمها على احراز تقدم ملموس في سبيل انهاء سباق التسليح وادراك الغاية النهائية ، الا وهي نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

٦- ونحن نحبي الدور الذي قامت به الامم المتحدة طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية في عملية تحرير شعوب الاقاليم المستعمرة والمشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي . ولقد كان من نتيجة هذه العملية المحمودة ان زاد عدد الدول ذات السيادة في المنظمة زيادة كبيرة واختفت الامبراطوريات الاستعمارية او كادت تختفي من الوجود . وبالرغم من هذه الانجازات ، فان كثيرا من الاقاليم والشعوب لا تزال ممنوعة عن حقها في تقرير المصير وفي الاستقلال ، وبخاصة في ناميبيا وروديسيا الجنوبية وبنغالا وموزامبيق وغينيا (بساو) . وفي ذلك تحد متعمد مؤسف للامم المتحدة وللرأى العام العالمي من جانب بعض الدول المستعمرة ومن جانب النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية . كما اننا نؤكد من جديد حق جميع الشعوب المستعمرة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، ونشجب جميع الاعمال التي تحرم اى شعب من الشعوب من هذه الحقوق . واننا ان نقر شرعية كفاح الشعوب المستعمرة من اجل حريتها بجميع الوسائل المناسبة التي في متناولها ، نهيب بجميع الحكومات ان تنصاع في هذا الخصوص لاعكام الميثاق ، آخذة في اعتبارها اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اعتمدته الامم المتحدة سنة ١٩٦٠ . ونعود فنؤكد على ان من حق تلك البلدان والشعوب ، في كفاحها العادل ، ان تلتزم وان تتلقى كل ما يلزمها من عون مهنوى ومادى وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه .

٧- ونحن نشجب بشدة سياسة الفصل العنصرى الشريرة التي هي جريمة ضد ضمير الانسانية وكرامتها فضلا عن انها ، مثل النازية ، منافية لمبادئ الميثاق . ونؤكد من جديد تصميمنا على ان نبذل كل الجهود ، بما فيها مساعدة الذين يكافحون تلك السياسة ، وفقا لنص الميثاق وروحه ، من اجل القضاء على الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية . كما اننا نشجب كل اشكال الاضطهاد والاستبداد حيثما كانت ، فضلا عن التعصب العنصرى والتمييز العنصرى بجميع مظاهره .

٨- وقد سعت الامم المتحدة في سنواتها الخمس والعشرين الاولى الى تشجيع العمل باهداف الميثاق في تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ومراعاتها . وتتمثل الاتفاقيات الدولية المفقودة والاعلانات الصادرة تحت رعايتها تعبيرا عن الضمير الاخلاقي للبشرية كما انها تمثل معايير انسانية لاعضاء المجتمع الدولي كافة . هذا وان الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ، واتفاقية منع جريمة ابادة الاجناس وقمعها تمثل كلها خطوة كبرى في طريق التعاون الدولي وفي الاعتراف بحقوق كل فرد وحمايتها دون اية تفرقة . ورغم احراز شيء من التقدم ، فان الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان لا تزال ترتكب ضد الافراد والجماعات في مناطق عدة من مناطق العالم . واننا لنناهد انفسنا على الكفاح المستمر المتسم بالتصميم ضد جميع انتهاكات الحقوق والحريات الاساسية لبني البشر ، وذلك بالقضاء على الاسباب الجذرية لتلك الانتهاكات ، وبتعزيز الاعترام العام لكرامة الناس جميعا بصرف النظر عن العنصر واللون والجنس واللغة والدين ، وفوق كل شيء بزيادة الاستعانة بالوسائل التي تتيحها الامم المتحدة وفقا للميثاق .

٩- وقد بذلت خلال الخمس والعشرين سنة الماضية ، عن طريق اتخاذ تدابير محددة وانشاء مؤسسات جديدة واستخدامها ، جهود ترمي الى اعطاء مضمون ملموس للاهداف الاساسية المكرسة في الميثاق ، وإلى ايجاد اوضاع يسودها الاستقرار والرفاه ، وإلى تأمين مستوى معيشة انساني يتفق والكرامة البشرية . ونحن على اقتناع بأن مثل ذلك الانماء الاقتصادي والاجتماعي ضروري للسلم وللامن الدولي وللعدل . ولذلك فان امم العالم قد عقدت العزم على التماس نظام للتعاون الدولي افضل واكثر فعالية يمكن بواسطته القضاء على الفروق السائدة وتأمين الرخاء للجميع . ولا بد للجهود الدولية المبذولة في سبيل التعاون الاقتصادي والتقني من ان تكون على نطاق يتناسب مع نطاق المشكلة نفسها . كما ينبغي ، في هذا الصدد ، المضي في تعزيز وزيادة نشاطات مجموعة مؤسسات الامم المتحدة الرامية الى تأمين التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع البلدان ، وبخاصة البلدان المتنامية ، وهي نشاطات اتسعت بشكل ملحوظ في السنوات الخمس والعشرون الماضية . ولا يكفي ، لهذا الغرض ، اتخاذ التدابير الجزئية المتفرقة الفاترة . ولقد اعلننا ، بمناسبة هذه الذكرى ، ان السبعينيات ستكون " عقد الامم المتحدة الانمائي " الثاني ، وهو يوافق " عقد نزع السلاح " ويرتبط به ، كما اننا اعتمدنا " الاستراتيجية الانمائية الدولية " لـ " عقد الامم المتحدة الانمائي " الثاني (٥) . واننا لنحث جميع الحكومات على منح كل تأييدها لتنفيذ تلك " الاستراتيجية " على اتم وجه وافعله تحقيقا لاهداف الميثاق الاساسية .

١٠ - هذا وتتطلب الآفاق الجديدة التي بلغها العلم والتقنية مزيدا من التعاون الدولي . ونحن نؤكد من جديد عزمنا على الاستفادة التامة ، ولا سيما عن طريق الأمم المتحدة ، من الفـرص التي لم يسبق لها مثيل والتي أوجدتها فتوحات العلم والتقنية لمصلحة الشعوب في كل مكان فـي ميادين منها الفضاء الخارجي ، واستخدام قيعان البحار الموجودة خارج حدود الولاية القومية في الأغراض السلمية ، وتحسين نوعية البيئة ، وذلك ، بحيث يتاح للبلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية على السواء ان تشارك مشاركة عادلة في فوائد الفتوحات العلمية والتقنية ، وان تسهم بذلك في التعجيل بالانماء الاقتصادي في جميع انحاء العالم .

١١ - ان الزيادة الكبيرة في عدد اعضاء المنظمة منذ سنة ١٩٤٥ يشهد على حيوتها ؛ الا ان عالمية عضوية المنظمة لم تتحقق بعد . واننا لنعرب عن املنا في ان تصبح جميع الدول الاخرى المحبة للسلم والتي تقبل بالالتزامات الواردة في الميثاق وترى المنظمة انها قادرة على تنفيذ تلك الالتزامات وراغبة في تنفيذها ، اعضاء في المنظمة في المستقبل القريب . ومن المرغوب فيه ايضا ايجاد الطرق والوسائل المؤدية الى دعم فعالية المنظمة في القيام باعمالها المتزايدة حجما وتحقيقا في جميع مجالات نشاطاتها ، وبخاصة تلك المتعلقة بدعم السلم والامن الدوليين ، بما في ذلك التوسيع في ترشيح توزيع الاعمال وتنسيقها فيما بين مختلف الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة .

١٢ - وتواجه البشرية اليوم موقفا حاسما يحتم عليها الاختيار العاجل بين احد امرين : فاما زيادة التعاون السلمي والتقدم ، واما الفرقة والنزاع ، بل الفناء . ونحن ممثلي الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ان نحتمل رسميا بالذكرى الخامسة والعشرين للأمم المتحدة ، نؤكد من جديد عزمنا على بذل قصارانا لتأمين سلام دائم على الارض ولمراعاة المقاصد والمبادئ المقررة في الميثاق ، ولنا كل الثقة في ان تؤدي الاعمال التي تضطلع بها الامم المتحدة الى السير بالبشرية قدما في طريق السلم والعدل والتقدم .

الجلسة العامة ١٨٨٣

٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠

القرار ٢٦٢٨ (الدورة ٢٥)

الحالة في الشرق الاوسط

ان الجمعية العامة ،

ان يساورها القلق الشديد لكون استمرار الحالة الراهنة الخطيرة المتدهورة في الشـرق الاوسط يشكل تهديدا جديا للسلم والامن الدوليين ،